"الوطني" : بعد فرضها رسوماً بمليارات الدولارات على صادرات الحديد والألومنيوم الأميركية

إجراءات أوروبية وكندية ومكسيكية تقرع طبول حرب تجارية عالمية

■ توقع تقرير اقتصادي حديث بوادر نشوء حرب او مناوشات تجارية عالمية بعدما كانت الحرب التجارية هي العنوان السائد الأسبوع الماضي مع تراجع صدارة الأزمة السياسية الإيطالية وتشكيل الحكومة الشعبية. وقال تقرير بنك الكويت الوطني عن الاسواق المالية: ان اميركا كانت قد منحت الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك استثناءات انتهى العمل بها في نهاية الأسبوع الماضي. وبعد ذلك، فرضت أميركا رسوما نسبتها 25٪ على الصلب و10٪ على الألمنيوم، الأمر الذي رفع بشكل كبير التوترات التجارية العالمية، وسيتم حتما إلحاقه بإجراءات يعلنها هؤلاء الشركاء التجاريون الثلاثة المهمون لأميركا.

وقد أكدت كندا بالفعل البدء بفرض رسوم قدرها 12,8 مليار دولارعلى الصلب والألومنيوم الأميركيين وغيرهما من الواردات كبعض السلع الاستهلاكية مثل الألبان والويسكي والبن بدءا من 1 يوليو. وإضافة إلى ذلك، وعدت المكسيك باتخاذ إجراءات وتعهد رئيس المفوضية الأوروبية بردّ وشيك. ولكن التأثير في سوق العملات كان هامشيا حتى الآن، ويبدو من ردة الفعل الأولية أن هناك إجماعا قويا على أنه لن تقع نتيجة ذلك حرب تجارية واسعة النطاق. والسبب الأرجح لعدم وجود تقلب مثل ذلك في سوق الصرف الأجنبي هو أن أميركا قد لا تستجيب لإجراءات فرضها الشركاء التجاريون الآخرون. فقد ردّت دول أخرى تضررت من الفرض الأولي لهذه الرسوم في أبريل ولم تتخذ أميركا أي إجراء، لذا يوجد بعض المنطق في هذا الافتراض حتى الآن. ومع ذلك، فإن مخاطر الضرر الناجم عن تصاعد نزاع تجاري هي الآن أعلى من ذي قبل ويحتمل أن يطيل ذلك من أمد الأداء الإيجابي الأخير في عملات الملاذ الآمن. وتراجع الارتفاع الحاد الأخير في عوائد سندات الخزينة من فئتي سنتين وعشر سنوات في خمس من جلسات التداول الست الأخيرة، لينعكس بذلك مسار الارتفاع الذي كان قائما في الشهرين الأخيرين. وارتفع الطلب على أصول الملاذ الآمن مثل السندات الحكومية الأميركية والفرنك السويسري والين الياباني.

تقرير عمل أميركي قوي

قال التقرير: إن الاقتصاد الأميركي اضاف 223 ألف وظيفة الشهر الماضي واقترب معدل البطالة من أدنى مستوى له في 18 سنة عند 3,8 ٪. وتشير البيانات إلى أن سوق العمل الأميركي يستمر في المزيد من التقييد وقد يرفع التضخم أكثر مع تراجع عرض العمالة. أما بالنسبة للأجور، فقد ارتفع معدل الأجر بنسبة 0,3 ٪ بعد أن ارتفع بنسبة 0,1 ٪ في أبريل. وقد تجاوزت كل المؤشرات الثلاث التوقعات، ما يفسح المجال أمام اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح لرفع أسعار الفائدة مرتين إضافيتين هذه السنة.

وفي القطاع الخاص، يشهد الاقتصاد الأميركي صعوبة أكبر في تعيين موظفين جدد في مرحلة بلغت فيها الوظائف المتوفرة رقما قياسيا. ويبدو أن السبب في ذلك يعود جزئيا إلى تقييد سوق العمل وانخفاض معدل البطالة بشكل كبير. وإضافة إلى ذلك، فإن الأرقام التي جاءت دون المعتاد في الشهرين الأخيرين قد تكون نتيجة المخاوف من حروب تجارية مع الشركاء التجاريين لأميركا والنقص في العمالة الموهلة. وفي التفاصيل، أضاف القطاع الخاص 178 ألف وظيفة في مايو، أي أقل من الرقم المتوقع البالغ 190 ألفا، وتم خفض رقم أبريل بعد المراجعة من 204 آلاف إلى 163 ألفا فقط.

■ قوى عالمية تقرع طبول الحرب

أداء الدولار والناتج المحلي

أما بالنسبة للدولار الأميركي، قال التقرير: لقد بدأ جلسته الأسبوعية قويا وارتفع إلى أعلى مستوى له منذ نوفمبر 2017. ولقي الدولار دعما من تجنب المخاطر وتراجع اليورو، ولكن هذا الارتفاع لم يدم، إذ أن الأزمة الإيطالية تلاشت وارتفع اليورو بفضل البيانات الاقتصادية الإيجابية. وفي يوم التداول الأخير من الأسبوع، ارتفع الدولار عقب بيانات تقرير العمل القوية، وأنهى الأسبوع مرتفعا بشكل طفيف بنسبة 0,22٪ عن الأسبوع الماضي.

وقد تم خفض التوقع المبدئي الثاني للناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من 2018 بنسبة 0,1 ٪ ليصل إلى2,2 ٪. ويعتبر رقم النمو الأخير أقل بكثير من الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2017، حين توسع الاقتصاد بوتيرة سنوية بلغت 2,9 ٪. وكان العاملان الرئيسان وراء هذا الخفض تراجع حاد في إنفاق المستهلك من 4٪في الربع الرابع من 2017 إلى 1٪ في الربع الأول من 2018 وتم خفض قيمة المخزونات المضافة حديثا من 33,1 مليارددولار الى 20,2 مليار، كما ارتفعت الصادرات بنسبة 4,8 ٪.

الاستهلاك الشخصي

ارتفع مقياس النمو السعري المفضل لدى مجلس الاحتياط الفدرالي بنسبة 0,2٪ على أساس شهري في أبريل. وعلى أساس سنوي، أفادت وزارة التجارة أن مؤشر مصروفات الاستهلاك الشخصي الأساس ارتفع بنسبة 1,8٪، أي أنه بقي ثابتا عند النسبة التي انخفض إليها بعد المراجعة في مارس (سابقا 1,9٪). أما بالنسبة لمؤشر مصروفات الاستهلاك الشخصي الكلي، فقد بقي أيضا على حاله عند 2٪ على أساس سنوي. وبالإجمال، تحسن التضخم في أميركا على عدة أصعدة من مؤشر سعر المستهلك إلى الأجور إلى مؤشر مصروفات الاستهلاك الشخصي أيضا. ويشير ذلك إلى أن زخم التضخم لم يكن لمرة واحدة، ولكنه يصبح أيضا أكثر ثباتا وشمولية.

تزايد مخاطر النزاع التجاري قد يؤثر في الأداء الإيجابي لعملات الملاذ الآمن

كندا تفرض رسوماً بـ 12,8 مليار دولار على الصلب والألومنيوم الأميركيين مطلع يوليو

ويبلغ حاليا احتمال رفع مجلس الاحتياط الفدرالي لسعر الفائدة في 13 يونيو حوالي 85٪. وارتفعت عوائد سندات الخزينة قليلا بعد أن بلغت هذه البيانات الأسواق. وارتفع العائد على سندات الخزينة ذات مدة سنتين، والتي تعتبر أكثر حساسية تجاه توقعات سياسة المجلس، بمقدار 1,2 نقطة أساس لتصل إلى 2,4234٪.

ارتفاع التضخم في اليورو

ارتفع نمو سعر المستهلك على أساس سنوي في منطقة اليورو من 1,2٪ في أبريل إلى 1,9٪ هذا الشهر. وارتفع التضخم باستثناء الأسعار المتقلبة للطاقة والمواد الغذائية غير المصنعة من 1,1٪ إلى 1,3٪. وسجل تضخم أساس آخر يستثني الكحول والتبغ ارتفاعا من 0,7٪ في أبريل إلى 1,1٪. وإضافة لذلك، كان هناك ارتفاع كبير في التضخم الكلي في أكبر أربع دول في الاتحاد الأوروبي. فقد ارتفع النمو السعري الألماني بشكل حاد من 1,4٪ إلى 2,2٪، والتضخم الفرنسي من 1,8٪ إلى 2,3٪، وقفزت الأسعار في إسبانيا من 1,1٪ إلى 2,1٪. وأخيرا، ارتفع التضخم في إيطاليا من 0,6٪ إلى 1,1٪. وتشير البيانات أعلاه إلى أن التضخم في الاقتصاد الموحد كان في الغالب شاملا.

الصين تتحدى التباطؤ

تحدى قطاع التصنيع الصيني توقعات الأسواق ودخل أكثر في نطاق النمو مع ارتفاع مؤشر مديري الشراء إلى أعلى مستوى في 8 أشهر في مايو. وارتفعت بيانات مؤشر مديري الشراء للتصنيع من 51,4 في أبريل إلى 51,9 في مايو، وكانت فوق متوسط التوقعات التي جمعتها وكالة رويترز التي توقعت تراجعا إلى 51,3. وكان مؤشر مديري الشراء للتصنيع يراوح حول 50 إلى 52، ما يشير إلى توسع معتدل في نشاطات الإنتاج.

باريس تحذر واشنطن من حرب تجارية خلال أيام

مجموعة "السبع الكبار" غاضبة وتنتقد بشدة الرسوم الأميركية

واجه وزير المالية الأميركي، ستيف منوتشين، انتقادات حادة من وزراء مالية مجموعة السبع الغاضبين بسبب فرض واشنطن الرسوم الجمركية الجديدة على واردات الصلب والألومنيوم. وهدد الاتحاد الأوروبي وكندا، خلال اجتماع شهد نقاشا ساخنا في منتج ويسلر الكندي، بالرد على القرار الأميركي.

وحذر وزير المالية الفرنسي، برونو لو مير، من اندلاع حرب قد تبدأ خلال "أيام قليلة".

لكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أصرّ، في تعليق له على تويتر، على أن الولايات المتحدة "نُهبت تجاريا لسنوات من قبل الدول الأخرى".

ويقول ترامب إن الرسوم الجمركية ستحمي منتجي الصلب الأميركيين، الذين يقول عنهم ترامب إنهم عنصر حيوي للأمن القومي. كما اشتكى الرئيس الأميركي من عقبات تواجهه الشركات الأميركية في أوروبا وأماكن أخرى.

وأضاف: "حان الوقت لنتحلى بالذكاء".

ونفى منوتشين أن تكون الولايات المتحدة قد تخلت عن قيادتها للاقتصاد العالمي، وقال إنه نقل المخاوف الشديدة للدول الأخرى إلى الرئيس ترامب.

ولم يصدر بيان مشترك في نهاية الاجتماع، الأمر الذي يعتبر مؤشرا واضحا عن الخلاف الشديد، فالخلاف الحاد يتوقع أن يستمر في عطلة نهاية الأسبوع المقبل عندما يجتمع زعماء مجموعة السبع، من بينهم ترامب، في قمتهم بمقاطعة كيبيك الكندية.

بدوره أعلن وزير التجارة الأميركي، ويلبر روس، الخميس، بدء فرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المئة على واردات الصلب و10 في المئة على واردات الألومنيوم.

وتفرض التعريفات على أنواع مثل الصلب المطلي والسبائك والألومنيوم والأنابيب، وهي مواد خام تستخدم بكثرة في مختلف الصناعات والتشييد وصناعة النفط في الولايات المتحدة.

وقال روس إن المباحثات مع الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك لم تحرز تقدما كافيا لضمان التخلي عن فرض هذه الرسوم.

وصدرت كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي مجتمعين ما قيمته 23 مليار دولار من الصلب والألومنيوم إلى الولايات المتحدة عام 2017، أي قرابة نصف إجمالي واردات الصلب والألومنيوم البالغة قيمتها 48 مليار دولار العام الماضي.

وقد انتقد زعماء الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك خطوة ترامب، وتحدث الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى الرئيس ترامب، وأخبره بأن التعريفات الجديدة "غير قانونية"، لكن ترامب أخبره بأن ثمة حاجة إلى "إعادة توازن تجاري" مع الاتحاد الأوروبي.

وأصدر الاتحاد الأوروبي قائمة من 10 صفحات بالسلع الأميركية التي ستخضع لتعريفات جمركية ردا على قرار ترامب، بداية من الدراجات النارية من طراز هارلي ديفيدسون إلى منتجات الويسكي.

وقال رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، إن خطوة الولايات المتحدة "غير مقبولة كليا".

وأضاف أنه سيرفع قضية ضد الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية.

كما عارض الخطوة الأمريكية بعض الجمهوريين البارزين.

وقال الجمهوري بول رايان، رئيس مجلس النواب، إن الخطوة استهدفت الدول الحليفة، التي ينبغي أن نعمل معها لمواجهة الممارسات التجارية غير المنصفة من بعض الدول، كالصين.

خسائر ضخمة في الاحتياطي الأجنبي والسيولة المصرفية

أزمات حادة في القطاع المصرفي القطري بعد عام من المقاطعة

■ واجه القطاع المصرفي القطري أزمات متتالية في العام الأول للمقاطعة العربية التي تدخل عامها الأول غداً، ما كبد الدوحة خسائر على صعيد الاحتياطي الأجنبي، وانخفاض السيولة المصرفية.

وحسب بيانات مصرف قطر المركزي هبطت ودائع غير المقيمين بواقع 26,05٪ مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وتراجع الاحتياطي النقدي والسيولة في مصرف قطر المركزي خلال أبريل الماضي بنسبة 13,7٪ إلى 39,7 مليار دولار، مقابل 46 مليار دولار في الشهر المماثل من 2017، ليفقد 6,3 مليار دولار، وبالشهر الأول للمقاطعة تراجع الاحتياطي بنحو 5,5 مليار دولار بعد ارتفاع تكاليف الواردات القطرية، وزيادة مصروفات الدوحة لاستيعاب الآثار السلبية للأزمة. وشهد الريال القطري تراجعا في الأسواق الخارجية عند أدنى مستوياته أمام الدولار منذ العام 1988 مسجلا 3,80 ريال. وخلال المقاطعة كما اورد موقع مباشر عانت قطر من رفع تكلفة الإقراض وزيادة الفائدة والبحث عن أسواق أخرى خاصة التمويل الآسيوي؛ بعد إعلان بعض البنوك الخليجية سحب ودائعها من البنوك القطرية، وتوقف التداول بالريال والسندات لفترة.

■ استمرار أزمة المصارف القطرية

ودائع غير المقيمين

وشهدت البنوك التجارية بقطر هروب رووس الأموال الأجنبية منذ الشهر الأول، خوفاً من التوترات القائمة بالمنطقة، ما دفع الحكومة لضخ مزيد من السيولة، وبحسب بيانات حديثة للمركزي القطري، انخفضت ودائع غير المقيمين في أبريل 2018 بنسبة 26,05٪ إلى 141,98 مليار ريال، مقابل 190,06 مليار ريال في الشهر ذاته من 2017، لتفقد منذ المقاطعة نحو 48,08 مليار ريال. وبشكل عام حاولت الحكومة القطرية الحد من آثار تراجع الودائع الأجنبية بالسحب من احتياطات الصندوق السيادي، وفق ما أعلنه وزير المالية القطري علي شريف العمادي، مشيراً في أكتوبر السابق، إلى سحب بلاده نحو 20 مليار دولار من صندوقها السيادي؛ لمحاولة تخفيف تبعات الأزمة العربية، بينما قفزت الودائع الحكومية بنسبة 44,7٪ إلى 303,8 مليار ريال في أبريل الماضي، مقابل 209,94 مليار ريال بالشهر المماثل من 2017.

ومع نهاية ديسمبر السابق بدأ المركزي القطري تحقيقاً قانونياً في قضية تلاعب بالريال القطري بعد المقاطعة العربية للإضرار بالاقتصاد، وذلك من خلال أسواق العملات والأوراق المالية والمشتقات.

وأعلن محافظ المركزي القطري عبدالله بن سعود آل ثاني في بيان، أن بلاده ستقف ضد أي هجوم للإضرار الاقتصاد، وسيقوم بمساءلة أي شخص أو جهة متورطة أو تحاول التلاعب بالاقتصاد. جاء ذلك بعد تعرض الريال القطري لضربة قوية في الفترة الماضية، وبعد قطع 4 دول عربية علاقاتها مع قطر، حيث تراجع في الأسواق الخارجية لأدنى مستوياته أمام الدولار منذ العام 1988 مسجلاً 3,80 ريال.

خفض التصنيف

ونظراً لترابط الحكومة القطرية بالبنوك خفضت "موديز" نظرتها المستقبلية 9 بنوك قطرية إلى سلبية، وذلك نظ لدعم الحكومة القطرية للبنوك فأ تأثير على الدولة سيؤثر بالضرورة عل الاستثمار، وذلك بعد تعرض البنوك لهروب رووس الأموال الأجنبية؛ ما دفع الاتجاه لتوفير السيولة عبر الاقتراض م الأسواق الخارجية. وخفضت "ستاندرد آن بورز" في يونيو 2017 تصنيفها لبنك قطر الوطني (أكبر بنك حكومي)، عل المدى الطويل، من A+ إلى A، ووضع على قائمة المراقبة؛ ترقبا للمزيد م التخفيض السلبي، إضافة لبنوك "قط التجاري، والدوحة، وقطر الإسلامي".

ونوهت بأن قطر تدعم بشدة نظامها المصرفي، أ أن استمرار المقاطعة سيؤثر سلباً على قوة الائتما السيادي لقطر، وتزايد الدين الخارجي لها، الذي سيود بدوره إلى سرعة استنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

وقدرت وكالة "موديز" الدولية للتصنيف الائتماني، أ قطر أنفقت 38,5 مليار دولار، لدعم اقتصادها خلال أو شهرين من نشوب النزاع العربي، وأما "فيتش" قالت في أغسطس الماضي: إن البنوك قد تلجأ لرفع تكاليف الاقتراض؛ وذلك نتيجة تقلص الودائع غير المحلية والقروض بين البنوك. وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز في تقرير صادر الأسبوع الماضي، استمرار عمليات السحب من ودائع غير المقيمين خاصة من عملاء دو الخليج عند استحقاقاتها، متوقعة حدوث ذلك بطريقة منتظمة على أن يظهر الدعم القطري للبنوك عند الحاجة. وعانت البنوك القطرية من خروج سيولة تقدر بنحو 2 مليار دولار في العام الماضي، ما دفع الحكومة إلى ضخ 3 مليار دولار بالقطاع المصرفي.

الشركة الكويتية الهندية القابضة ش.م.ك (مقفلة)

KUWAITI INDIAN Holding Company

الشركة الكويتية الهندية القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

يسر مجلس إدارة الشركة الكويتية الهندية القابضة ش.م.ك (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والمقرر إنعقادها يوم الأحد الموافق 24 يونيو 2018م الساعة 11:30 صباحاً وذلك في جنوب السرة – الشهداء – منطقة الوزارات – في مقر الهيئة العامة للصناعة – القاعة الرئيسية رقم (3) والتي سيتم فيها مناقشة جدول الأعمال التالي:-

جدول أعمال الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وإعتمادها.
5. سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
6. سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم لها مع الأطراف ذات الصلة.
7. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة باستقطاع 10 % من أرباح السنة الصافية لحساب الاحتياطي القانوني بمبلغ 1,001 دينار كويتي.
8. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة باستقطاع 10 % من أرباح السنة الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري بمبلغ 1,001 دينار كويتي.
9. مناقشة مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي 23,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
10. مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 5 % أي ما يعادل 5 فلس عن كل سهم مبلغ 105,000 دينار كويتي للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.
11. الموافقة على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.
12. الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين السادة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
13. الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

فعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – شرق – شارع الخليج العربي – بجانب المستشفى الأميري – برج أحمد – الدور الخامس، خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد الى الخميس ، هاتف: 22464585 – 22464565، وذلك لإستلام استمارات التوكيل وجدول الأعمال والتقرير السنوي.

يمكن للسادة المساهمين الكرام الحصول على جدول أعمال الجمعية والتقرير السنوي للشركة عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة: www.noorinvestment.com أو مراجعة الشركة في الشويخ – تقاطع شارع الجهراء مع طريق المطار – مبنى نور – بجانب مجموعة الصناعات الوطنية القابضة أو الاتصال على 24645722 أوبدالة 1818080 داخلي 5722